الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

"دراسة تحليلية نفسية إجتماعية"

د.فتيحة كركوش

جامعة سعد دحلب –البليدة

الماخص:

تعد الهجرة غير الشرعية أو ما يمسى بـــ "الحرقة" من بين الظواهر التي استحوذت على فكر العامة والخاصة، والكل أبدى بدلوه في تحليلها وتفسيرها حسب قناعاته واعتقاداته وذلك لأن مثل هذه الظاهرة صارت تمثل خطورة بالغة على مستقبل البلاد والعباد.

ولعل هذه المقالة جاءت لتصب في سياق الإسهامات العلمية التي تحاول أن تسّلط الضوء على مسببات هذه الظاهرة وتبحث في خصوصياتها وخصائص المهاجرين من حيث الجنس ووضعياتهم المختلفة وذلك من خلال بعض الإحصاءات والقراءات المستمدة من الجرائد اليومية التي خصصت للظاهرة فضاءات واسعة.

و كان أن اعتمدت الباحثة على سياق

La question de l'immigration clandestine ou "EL Haraga" suscite de plus en plus l'intetet aussi bien des specialists et des chercheurs que des étudiants; chacun a presenté ses analyses selon sa conviction et ses croyances.

L'importance de cette contribution scientifique reside en sa recherche dans les causes et les caractéristiques de ces"Haragas" en fonction de plusieurs variables grace à des statistiques et des lectures inspirées de la presse nationale.

Mots clefs: l'immigration, El Harga, causes, jeunesse

I. الإطار العام للإشكالية:

"الحرقة" أو "الهجرة غير الشرعية" أو "الهجرة السّرية" هي تسميات لظاهرة ليست وليدة الصدفة ولا السّاعة، فارتفاع نسبتها وامتداد حجمها في المجتمع الجزائري غذته الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية التي دفعت بمختلف طبقات المجتمع للقيام بمثل هذا السّلوك وذلك رغم صعوبة حصر الظاهرة نظّرا للطبيعة غير الرسمية لها.

لذلك، سّعت الجزائر–على غرار باقي الدول المعنية بالظاهرة– إلى تبني إجراءات ذات مستويات مختلفة (جهوية ووطنية ودولية) للحد من هذه الآفة، إلا أنه في غياب التشخيص الموضوعي المستمد من دوافع هؤلاء الحرّاقة ومعرفة مسببات ودواعي هجرتهم فإن أي إجراء يكون مبتورا.

وكثيرا ما تطلعنا الصحف الوطنية بتوقيف عشرات الحرّاقة وإنقاذ بعضهم وانتشال جثث البعض الآخر. وبالاعتماد على التصريحات الرسمية، فقد سُجل حوالي 1530 حرّاق تَم إيقافهم على السّواحل الجزائرية سنة 2007 ليرتفع العدد في سنة 2008، وأنه تَم إنقاذ أكثر من 2300 جزائري.

وتأخذ الظاهرة أبعادا أخرى إذا علمنا أن قضية الهجرة غير الشرعية وجدت مستثمرين في أرواح الشباب وشبكات في الخارج تعدهم

بالمستقبل الموعود، إلا أنه غالبا ما تنتهي تلك الأحلام بانتشال جثتهم من عرض البحر أو إحباط محاولتهم أو اختفاءهم وعدم العثور عليهم أو الرمي بهم في السّجون؛ وهو الأمر الذي يجعل الحرّاقة "يحرقون" ليس فقط المسافات وإنما "يحرقون" قلوب أهاليهم، ومن ثمة تبدو خطورة الظاهرة وآثارها المروعة بالنسبة للمعنيين وللمحيطين بهم.

لذلك، تحتاج مثل هذه المشكلة إلى التحليل والمزيد من البحث خاصة إذا علمنا أن مَن "يحرقون" ينتمون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية:الأمي والمتعلم والبطال والعامل ومنهم الذكور والإناث، كلهم من أبناء هذا الوطن الذي يحتاج إلى وجودهم بين أرجاءه لاستثمار قدراتهم والاستفاع بقدراتهم بدلا من استنزافها في بلدان أخرى مهما قدمت لهم فإنها لن تكون أبدا الوطن الأم.

والجزائر كغيرها من دول العالم شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة على وجه التحديد؛ فهي ليست من العدم بل أملتها ظروف وتغيرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من الشباب يجازفون ويغامرون ويقفزون نحو المجهول، وغالبا ما عرفت بين أوساط هؤلاء الشباب بمصطلح "الحرقة".

ومن ثمة، نسعى في هذه المقالة إلى تقديم رؤية موجزة بخصوص ظاهرة الحرقة في الجزائر وذلك بالاعتماد على ما جاء في الصحافة المكتوبة وعلى قراءات تحليلية لها والعمل على استخراج خلاصات لفهم الظاهرة.

2.المفاهيم الأساسية للدراسة:

نبدأ بتحديد أهم المفاهيم الواردة في هذه المقالة، ثم نمر إلى السياق التحليلي.

1.2. **تعريف الهجرة:** غالبا ما حدد التعريف اللغوي للهجرة أنها الخروج من أرض إلى أرض أخرى، وقد أوضح عبد المنعم الشافعي (1965، ص22) "أن معنى الهجرة يفيد معنى الترك والمغادرة؛ ويقال هجر الشيء إذا تركه".

وقد تَم تعريف الهجرة حسب مختلف التخصصات العلمية بحيث نجد الجغرافيين وعلماء الاجتماع يعتبرونها ظاهرة جغرافية؛ ومعنى ذلك انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وينتج من ذلك تغير مكان الاستقرار الاعتيادي للأفراد.

وفي تعاريف أخرى، يحدد نبيل صالح سفيان (1996، ص122) مفهوم الهجرة باعتبارها "انتقال أفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد، أو خارج حدود البلد الأصلي".

و المقصود من ذلك أن الهجرة تكمن في تنقل الشعوب والجماعات والأفراد من موطن إلى آخر بهدف الاستقرار، وذلك تحت تأثير عدة عوامل منها العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وعلى هذا الأساس، فالهجرة هي تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات بهدف الاستقرار في بلد أجنبي أو مجاور من أجل تغيير الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة. و بصفة عامة فإن مصطلح الهجرة هو البعد عن الأهل والوطن من أجل تحسين المستوى المعيشي في غالب الأحيان.

كما حددت الهجرة على أساس نوعين؛ الأولى داخلية والثانية خارجية بحيث أن الهجرة الداخلية هي التحركات السكانية التي تحدث داخل حدود الدولة، في حين أن الهجرة الخارجية هي التحركات السكانية عبر الحدود الإقليمية، وما زال موضوع الهجرة الخارجية يثير مناقشات بين الباحثين من مختلف التخصصات للاتفاق على الشروط التي ينبغي أن تتوفر لكي يعتبر شخص ما مهاجرا، فقد قررت هيئة الأمم المتحدة أن كل المسافرين الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة ومستمرة أو مؤقتة ومن يعولونهم مهاجرين وتعد تحركاتهم هجرة.

2.2 .تعريف الهجرة غير الشرعية:

من الواضح أن الهجرة غير الشرعية هي خرق للحدود والتسلل إلى دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين والتشريعات المعمول بها. لذلك، يطلق عليها تسمية الهجرة الاضطرارية حيث يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك بحكم العديد من المتغيرات.

وفي هذا السياق، أجمعت التعاريف على أن الهجرة غير الشرعية هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، نذكر منها:

- المرور عبر الطرق البرية والنقاط غير المحروسة؛

- اللجوء إلى بعض البحَارة لمساعدتهم في عمليات الركوب إلى الباخرة والتخبي بها؛

- أما العبور عبر الحدود الجوية هي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة.

ومن المهم أن نوضّح بأن مصطلح "الحرقة" و"الهربة" و"الهدة" يعتبر أكثر استعمالا لدى الشباب الجزائري؛ بل أنه من "اجتهاداتهم" التي أبدعوا فيها، وهم يقصدون من وراء هذه التسميات الهروب والمرور بأي وسيلة غير شرعية من الجزائر إلى الضفاف الأخرى وتحديدا إلى أوروبا "القارة الحلم".

و تسّمى الهجرة غير الشرعية أيضا بالسفر "غير المرخص به" إلى بلد أخر أو هو التواجد غير الشرعي في بلاد الغير بدون وثائق رسمية أو تأشيرة تسمح للفرد بالبقاء في ذلك البلد سواء لفترة قصيرة أو طويلة. و سميت كذلك بـــ"رحلة الموت" وذلك لكونها رحلة نحو المجهول ومغامرة يجهل فاعلها عواقبها ونتائجها، حيث أن الشخص يواجه الموت في أقصى احتمالاته وقد لا يعاد به إلا جثة هامدة.

فالمهاجرون غير الشرعيون ينقصهم تصريح الإقامة وبالتالي لا يجوز لهم العمل الشرعي، مما يعني أنهم يعيشون بدون أي تأمينات صحية أو اجتماعية، وبدون مصدر دخل منتظم. كما يتهددهم دوماً خطر الاحتكاك بأجهزة الشرطة لأي سبب، إذ يتم ترحيلهم فوراً إلى بلادهم في حالة القبض عليهم.

ومثل هذه الظروف تضطرهم إلى الحياة في الظلام، وتؤدي بهم إلى متاعب نفسية واجتماعية مدمرة؛ ومعنى ذلك أنهم حتى لو نجحوا في تجاوز الحدود الجغرافية فان ذلك لا يعني الخلاص وتحقيق الحلم المنشود إنما هو بداية لحياة مثقلة في الغالب بالتعب والملل والمعاناة.

غير أن هذا المصطلح القانوني يسحب عادةً بشكل خاطئ على الأشخاص أنفسهم ويتم النظر إليهم باعتبارهم مجرمين. و هكذا تتضاعف مأساة المهاجر غير الشرعي، فمن ناحية هو مجبر على مصارعة الظروف المزرية التي يعيش فيها، ومن ناحية أخرى ينظر إليه كمجرم خارج عن القانون.

وما يمكن أن يفهم من خلال مجموع التعاريف التي قدمت بخصوص الهجرة غير الشرعية أنها مغادرة الوطن سرا وبطريقة غير قانونية أي بدون وثائق وذلك عبر مختلف المنافذ لم تحددها الدولة.

3. أنواع الهجرة غير الشرعية:

يجب أن نوضح فكرة أساسية بخصوص الهجرة غير الشرعية خاصة ونحن بصدد إبراز الطرق التي يلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيين؛ فهي على نوعين، الأولى الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى الداخل والثانية من الداخل إلى الخارج:

1.3. الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى الداخل: صارت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي نقطة عبور ومقصد الأفواج من الأجانب الأفارقة والمغاربة، وقد أصبحت تحتضن أعدادا بل قبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، ووجدت هذه الأفواج مجالا لتحركها ومرورها في ولايات الجنوب الكبير وخاصة ولايات مثل إليزي وتمنراست وأدرار، وكذلك بعض المناطق الغربية مثل مغنية وتلمسان، حيث أصبحت تُشّكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة.

وجاء في الصحافة الوطنية أن الأفارقة المتواجدين بأدرار أضحوا بمثابة القنبلة الموقوتة لما يشكلونه من مخاطر على كل الجبهات؛ فمن الايدز إلى الشعوذة إلى التزوير والنصب والاحتيال. وفي غياب أرقام رسمية، يبقى عدد هؤلاء الغرباء مجهولا، فيما يؤكد بعضهم بأن الرقم يفوق 300 إفريقي من مختلف الجنسيات تتسرب عبر بوابة برج باجي مختار وتمياوين، وفي مقدمتهم الجنسية المالية والنيجيرية، اختاروا أدرار وجهة لجمع المال الكافي لضمان مصاريف المغامرة الثانية التي تقودهم إلى المغرب واسبانيا، بعدما اجتازوا أصعب المخاطر في عبورهم صحراء تنزروفت التي صُنفت من أخطر صحاري العالم والملقبة بـــ"الربع الخالي".وكثيرا ما كان مصير هؤلاء الحراقة الأفارقة

التيه والموت جوعا وعطشا في صحراء رقان.

وفي هذا السياق، كان وزير الداخلية "نورالدين اليزيد زرهوني" بتاريخ التاسع من شهر أفريل سنة 2008 قدم ما يُسمى بمشروع القانون(قانون الأجانب) والذي يشدد عقوبات على شبكات تهريب البشر، حيث أنشأ هذا الأخير مراكز لإيواء المهاجرين غير الشرعيين ومنحهم بطاقة إقامة، إذ صرّح الوزير بأن الهجرة السرية أصبحت تشكّل خطرا كبيرا على الشعب الجزائري سواء من خلال دخول الأجانب بطرق غير شرعية للجزائر والإقامة فيها أو عن طريق ظاهرة "الحرقة" التي أصبحت الشغل الشاغل لشباب الجزائر.

2.3. الهجرة غير الشرعية من الداخل إلى الخارج: تعتبر الهجرة غير الشرعية بالنسبة للكثيرين وسيلة للهروب إلى الأمام لوضع حد للمتابعات القضائية أو الأمنية وحتى الإدارية، وفئة أخرى اعتبرت هذه المغامرة الحل الوحيد للتخلص من جملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبطون فيها.

و نظرا لانتشار هذه الظاهرة المذهل، عملنا على تقديم بعض التوضيحات الخاصة بمختلف الوسائل التي يستعملها هؤلاء المهاجرين في رحلتهم غير المضمونة.

– طرق العبور غير الشرعي: رغم المجهودات الجبارة المبذولة للتصدي للهجرة غير الشرعية التي تفشت بكثرة خلال السنوات الأخيرة لم تتمكن مصالح الأمن من القضاء النهائي على هذه الآفة لأن المهاجرين غير الشرعيين يستعملون طرقا مختلفة (جوية وبرية وبحرية).

وفي هذا السياق، اعتبر مارتن وودغرنر (1999) أن مدبري فرص العمل المحترمين والناقلين للمهاجرين الدوليين يشكلوّن عاملا هاما في شبكات الهجرة الدولية اليوم. و يلعب هؤلاء الوسطاء (كذلك) دورا هاما في مجال الهجرة السرية بحيث يقومون بتحصيل رسم من العمالة المهاجرة أو أصحاب الأعمال مساويا لرقم يتراوح ما بين 25 و100 % مما سيحصل عليه المهاجر في سنته الأولى في الخارج.

– الطرق الجوية: على حسب الطاقات المادية والمعنوية في ميدان الأمن المتخذة على مستوى المطارات، تبقى هذه الظاهرة شبه منعدمة، وإن تَم وقوع أي محاولة من هذا القبيل فيمكن أن تكون بمشاركة بعض الأشخاص الذين ينتمون إلى المؤسسات المتواجدة بالمطارات أو عن طريق تزوير وثائق السفر أو التأشيرة.

– الطرق البحرية: إن طول الساحل الجزائري وتوفره على عدد كبير من الموانئ جعله قبلة للشباب المهاجر غير الشرعي، حيث أن شساعة المحيط الميائي وقلة وجود أجهزة متطورة (وسائل الإنذار، الكاميرات...) سهلت للمهاجرين غير الشرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل والإفلات من الرقابة.

– الطرق البرية: أهم طريقة يستعملها "الحراقة" الجزائريين للوصول إلى الضفة الأخرى هي الهجرة عن طريق البر، وتكون عبر المرور إلى المغرب نظرا لقربها من إسبانيا التي لا يفصلها عنها سوى 17 كم.

يتسلل المهاجرون بالتواطؤ مع عصابات مختصة في تهريب الأشخاص إلى أماكن محددة تكون قريبة من مدينتي سبتة ومليلية الاسبانيتين مقابل مبالغ مالية ضخمة تصل إلى 6 آلاف فرنك فرنسي. بعدها تقوم هذه العصابات بتسليم المهاجرين السريين وثائق سفر مزورة تمكنهم من الدخول إلى إحدى هاتين المدينتين الأسبانيتين عبر نقاط ومراكز حدودية.

وأهم ما شجع المهاجرين إلى سلك هذا الطريق هو تسوية السلطات الأسبانية وضعية المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينات لدواعي إنسانية واجتماعية.ولما توقفت السلطات الأسبانية عن تسوية وضعية المهاجرين اضطر "الحراقة" إلى اتخاذ تدابير أخرى وهي استعمال القوارب للتنقل إلى الموانئ الأسبانية والتي كانت سببا في هلاك العديد من الأفراد.

4. السياق التحليلي:

عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية انتشارا واسعا خلال مرحلة التسعينات، فرغم مخاطر الموت التي تنطوي عليها عملية التسلل نحو البواخر الأجنبية، وكذا العقوبات التي يفضلها طاقم هذه البواخر لمعاقبة "الحراقين" فور اكتشافهم في بعض زواياها، أو في عرض السفن وكذلك تحت مطاردة الجوع والعطش والإرهاق طول مدة الرحلة، إلا أن هؤلاء الحراقة غالبا ما يلجاؤن إلى هذا المنفذ أكثر من غيره.

أما التقنيات التي يستعملها جموع المهاجرين غير الشرعيين لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في المهمة تتمثل أساسا في مراقبة وترصد الباخرة أثناء رسّوها في الميناء لمعرفة لحظة إبحارها تفاديا لتضييع الوقت، فضلا عن التسلل في الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو آخر الليل، إضافة إلى ارتداء الألبسة المحترمة لعدم إثارة الانتباه، في حين يتسلل المهاجرون غير الشرعيون إلى البواخر حسب الوجهة التي يريدونها وإن كانوا في أغلب الأحيان لا يعرفون اتجاهاتها؛ فمثلا الراغبون في التنقل إلى البلدان البعيدة مثل الولايات المتحدة أو كندا يلجاؤن إلى الموانئ الخاصة بنقل المحروقات كأرزيو أو سكيكدة.

ورغم الحوادث التي تقع من حين لآخر للمهاجرين غير الشرعيين كوفاتهم بالجوع أو بالعطش أو اكتشافهم من طرف طاقم الباخرة والعقوبات القاسية التي يسلطونها عليهم كما حدث للشبان الثلاثة في يوم 16 أوت 2002 الذين ألقوا في عرض البحر من طرف طاقم الباخرة "جينغ هونغ هاي" الصينية حيث توفي أحدهم ونجا آخر ولم يعثر على الثالث، احتفظت الظاهرة على وثيرتها السريعة بحيث بينت الإحصائيات لدى مصالح ميناء وهران أن شرطة الحدود تمكنت خلال الفترة الممتدة بين بداية جانفي إلى غاية نهاية أكتوبر من سنة 2008 من توقيف 300 شاب متلبسين في محاولات امتطاء بواخر أجنبية كانت على أهبة الإقلاع أو في مناطق مُحرّمة من الميناء تحسبا للتسلل متى تسكن الحركة الأمنية والعمالية.

كما بينت التحقيقات التي تجريها مصالح شرطة الحدود مع "الحراقين" قبل إحالتهم على الجهات القضائية أن هناك تواطؤ بعض البحارة الذين لا يتوانون في تسهيل المهمة ودلهم على جميع المنافذ والزوايا والأماكن التي يمكن للمهاجرين أن يختفوا فيها مقابل مبالغ مالية يحددها هؤلاء البحارة، كما يلجأ بعض المهاجرين إلى التسلل باستعمال حبال البواخر الراسية في الميناء، وهناك من يستعمل القوارب والعوامات للركوب في البواخر في عرض البحر.

أما فيما يخص المهاجرين الأفارقة فيجتازون حدودنا البرية مرورا عبر مناطق غير محروسة في الجنوب لشساعتها ومساحتها الكبيرة بالتواطؤ مع مهربين لهم دراية بالمنافذ والأماكن التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون. وبعدها ينتقلون إلى المناطق الشمالية الغربية وخاصة منطقة "مغنية" أين يتسللون إلى الأراضي المغربية بمساعدة عصابات مختصة في تهريب الأشخاص نحو المناطق الساحلية المغربية (الناظور، طنجة...) بعدها يهاجرون إلى السواحل الأسبانية باستعمال القوارب والزوارق في فترات الليل((جريدة الشروق 17 أوت 2008).

1.4. بعض الإحصائيات عن هجرة غير الشرعية في الجزائر:

يصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية وغالبًا ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين، حيث تُقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10 – 15% من عدد المهاجرين في العالم والبالغ عددهم –حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة– حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 1.5 مليون فرد.

أشار مهدي بن شريف (2008) إلى أن الهجرة غير الشرعية قد صنفت في المرتبة الثانية بعد ظاهرة الإرهاب في الجزائر؛ فهي لم تتوقف من التفاقم خاصة تجاه الدول الغنية مما دفع بهذه الأخيرة إلى تعزيز الأحكام التشريعية والقوانين الخاصة بعبور الأجانب لحدودها بغرض التصدي لهذه الظاهرة المتنامية.

ومن جهة أخرى، كشف وزير الداخلية الايطالي "روبرتو ماروني" بأن عدد الحراقة في تزايد مستمر ومخيف، حيث بيّن الوزير تسجيل زيادة في عام 2008 مقارنة بسنة 2007 قدرّت بنحو 60 % وأن عدد المتوافدين على السواحل الايطالية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2008 بلغ 236000 مهاجر، في حين سجلت نفس الفترة من عام 2007 إقبال ونزول 14200 مهاجر سّري على الأراضي الجنوبية لايطاليا، وقال الوزير: ليس بإمكاننا إعادة كل هؤلاء إلى بلدانهم، الحكومة صادقت على برنامج انجاز 10 مراكز حجز جديدة(جريدة

الشروق، 25 سبتمبر 2008).

وتتحدث الأرقام الرسمية حسب ما أشار إليه المكلف بالإعلام على مستوى القوات البحرية الجزائرية أن عدد الحراقة الموقوفين سنة 2007 قدر بـــ، في حين أن عدد الجثث المجهولة التي تم انتشالها من عرض البحر أدرك الأربعين. كما أن الرقم المسجل مع نهاية جانفي 2008 يخص توقيف 240 آخرين، لكن الأرقام الخاصة بعدد الذين أفلحوا في الوصول سرا إلى الضفة الشمالية من الحوض المتوسط لا أحد يحصيها من الرسميين، رغم ما تشكله من خطر على المجتمع.

كما تفيد الإحصائيات الرسمية بأن أكثر من 2400 مهاجر غير شرعي تم إنقاذهم في عرض البحر السنوات الثلاث الأخيرة. وانتشل حرس السواحل 147 جثة من البحر بين 2006 و2007 لكن ما يشد الانتباه هو أن الظاهرة تسير تصاعديا.
والجدير بالذكر أن أرقام وزارة الداخلية الاسبانية تشير إلى أن هناك ما يقارب 56 ألف مهاجر يعيشون وضعية غير شرعية داخل التراب الاسباني، في الوقت الذي تم طرد ما يفوق 200 ألف مهاجر قبل وصولهم إلى الحدود الاسبانية حسب تقارير خاصة بعام 2007.
غير أن أرقاما غير رسمية كانت قد ذكرتها أحزاب ومنظمات غير حكومية تشير إلى أنه يتواجد في اسبانيا ما يقارب مليون ونصف مليون مهاجر في وضعية غير شرعية أغلبهم من دول المغرب العربي والساحل الإفريقي.

2.4 . الشباب الجزائري والهجرة غير الشرعية:

بدأت فكرة الهجرة غير الشرعية تروج عند الشباب الجزائري –وبغض النظر عن الأسباب التي تدفع الفرد إلى مغادرة وطنه والإقامة ببلد آخر– في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، حيث أصبح الشاب الجزائري يجد صعوبة في الحصول على التأشيرة مما جعله يفكر في أي وسيلة للالتحاق ببعض البلدان الأوربية والأمريكية لتحسين أحواله المعيشية وتأمين حاجته وحاجة أسرته

بمستوى مقبول وخاصة أن معظمهم شباب بطّال يريد استبدال المحيط الذي يمكنه من العيش بمستوى لائق ومرموق.

وتبقى دول أوروبا وشمال أمريكا حلم آلاف الشبان الجزائري على اختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية، وإذا كان أبناء الأغنياء وكبار المسئولين في الدولة يتمكنون من دون عناء أو تعب من تحقيق أحلامهم بالاستقرار في كبريات العواصم الأوروبية، فإن أبناء الفقراء والطبقات الدنيا تواجههم جملة من العراقيل البيروقراطية التي تقيد تحركاتهم نحو الخارج وتمنعهم من ملامسة أرض "الجنة الموعودة"؛ الأمر الذي جعل غالبيتهم يتحولون إلى "حراقة" يغامرون بحياتهم في رحلات الموت.

فطوال عقد من الزمن تواصلت رحلات "الحراقة" من دون انقطاع بحيث تبدأ المرحلة الأولى من مغامرة "الحراقة" من الأحياء الشعبية إلى المدن الساحلية الكبرى، مثل أحياء "السكوار" و"حسين داي" و"باب الوادي" في العاصمة، أو حي "قمبيطة" في وهران، أوحي ما قبل الميناء بعنابة وبالضبط بجبل الخروبة أين تمضي مجموعات الحراقة وقتا طويلا في مراقبة السفن الوافدة والخارجة لمحيط الميناء.
ويقوم شبان "الحراقة" بالتفاوض مع أعوان شبكات التهريب على قيمة السفر، كما يتفقون على أدق تفاصيله، والمثير في هذه الرحلات أن محطتها النهائية تكون دائماً في عرض البحر... ففي أحسن الحالات يقوم الشاب المسافر قبل وصول الباخرة إلى الميناء بإلقاء نفسه في المياه ليواصل رحلته سباحة إلى بر الأمان. وفي أسوأ الحالات لا يكون لديه الاختيار بحيث أن مصيره يكون الغرق، لتنضم جثته إلى جثث آلاف الشبان الحالمين التي تنام في قاع البحر الأبيض المتوسط.

يتضح من خلال هذه المعطيات أن أهم شريحة معنية بحلم المغامرة والهجرة غير الشرعية إلى الضفاف الأخرى هي فئة الشباب والمراهقين –رغم وجود فئات عمرية أخرى–، حيث غالبا ما تكشف الإحصائيات المستمدة من تلك الوسائل الإعلامية أن سنهم يتراوح ما بين 19 سنة و42 سنة، وتمركزهم كان في الغالب بين فئتي 20و35 سنة، وبعد أن كانت الظاهرة مقتصرة على الشباب، انضم إلى الحراقة كهول وأرباب أسر، وتوسعت أكثر عندما انضم إلى هؤلاء المجازفين فتيات لا يزيد عمر بعضهن 19 سنة ووجد في حالات أخرى أطفال قصر لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشر سنة.كما أن هؤلاء الحراقة هم في الغالب ينحدرون من ولايات مختلفة (الشلف وغليزان والطارف وسكيكدة وغيرها) خاصة منها المطلة على السواحل البحرية والقريبة من البحر مثل بني صاف وعين تموشنت ووهران وجيجل ومستغانم وغزوات وعنابة وتيبازة وبومرداس وبجاية والجزائر العاصمة.

إضافة إلى متغير السن والمنطقة التي يتوافدون منها، فهم ينتمون إلى كل الطبقات الاجتماعية، ولا تقتصر الحرقة على البطالين أو أبناء

العائلات المعوزة مثلما هو شائع، فمن بين من نجحوا في الوصول إلى الضفة الأخرى أو الذين هم في عداد المفقودين أو من اعترضت فرق السواحل قواربهم وأوقفتهم، هناك حملة شهادات جامعية عليا؛ بل ومنهم من يحمل شهادة طب وأبناء أثرياء.

إلا أننا نجد فئة معتبرة منهم من البطالين وفئات أخرى من شباب عامل في الصيد والملاحة والأطباء والمضيفين وحتى بعض عناصر الشرطة وطلبة جامعيين؛ بل قد وجد ضمن هؤلاء الحراقة شباب معوق حركيا.

وقد نظم الحراقة أنفسهم ضمن جماعات تضم أبناء الحي الواحد وفي بعض الحالات يشركون معهم في الرحلة شباب مثلهم لا تجمعهم سوى الرغبة الجامحة في تحقيق حلم الذهاب، وفي أحيان أخرى يقومون بتنظيم رحلتهم مع أشخاص أجانب من جنسيات غالبا ما تكون مغربية أو صينية في بعض حالات وذلك بعد أن يقومون بتسديد فاتورة الرحلة التي تتجاوز في الغالب إمكانياتهم المادية؛ فيضطر بعضهم للإعارة أو السرقة والاحتيال، وفي حالات أخرى تُنظم رحلات الحراقة شبكات هي في الأصل تضم جماعات أشرار ومتاجري المخدرات وشبكات سماسرة لا يهمهم إلا ما يتحصلون عليه من أموال دون ضمان نجاح الرحلة الموعودة.

ومن جهته، كشف قائد الفرقة الإقليمية لحراس الشواطئ بعنابة الرائد"محمود شرياك" بأن معظم قوارب الحراقة المحجوزة تبيّن بأنها صنعت في ورشات سرية لا تحترم فيها مقاييس وشروط الملاحة البحرية، على اعتبار أنها تصنع بنوع من الخشب موجه للاستعمال في البناء وليس في بناء السفن، وكثيرا ما كان هذا الأخير سببا في غرق عدة قوارب.وعدم ملاءمة القوارب للإبحار ليس هو المشكل الوحيد الذي قد ينهي المجازفة بهلاك الحراقة، فهناك أيضا التيه في عرض البحر بسبب عدم دقة أجهزة التموقع عن طريق الأقمار الصناعية المغشوشة التي تباع في السوق السوداء (جريدة الخبر اليومية 17 أوت 2008).

كما يتسلل بعض الحراقة –إذا سمحت الفرصة بذلك– داخل حاويات البواخر التي تبحر نحو البلدان الغربية (لا يهم أين يذهب الأهم أن"يحرق" وكفى)، فكل الوسائل الممكنة وغير الممكنة مقبولة طالما أنها تستعمل لتحقيق هدف الرحيل.

وفي الغالب ما يختار هؤلاء الحراقة لانطلاق رحلتهم توقيتا معينا على اعتقاد منهم أنه مناسب لنجاح الحرقة، إذ يكون في أحيان كثيرة ما بين الواحدة إلى الخامسة صباحا، كما أن شهر رمضان كثيرا ما عرف نسبة عالية من الحراقة المغامرين الذين ينطلقون كذلك في رحلتهم مغتنمين أهم المناسبات التي يفضّل الحراقة الإبحار خلالها، هي الأعياد الدينية والوطنية وخلال عطل نهاية الأسبوع. وقبل إبحارهم، يتخذ عصابات الهجرة السرية كل احتياطاتهم، بدءا من الاستعلام على تنبؤات الأحوال الجوية عن طريق الانترنيت وترصد تحركات زوارق القوات البحرية من خلال تكليف بعض الشباب على الإبلاغ عن أي تحرك لزوارق حراس الشواطئ.

وأيضا شهر جويلية أكثر الأشهر تسجيلا لمحاولات الهجرة خصوصا عبر سواحل عنابة والقالة بعد أن شهد شهر جوان عمليات هجرة من الغرب (سياسة التمويه). وقد أكد مسؤول المجموعة الإقليمية لحراس السواحل على مستوى الواجهة البحرية الغربية أنه تم إعطاء توصيات لرفع النظام الرقابي على مستوى جميع النقاط والمنافذ البحرية إلى الحد الأقصى طيلة شهر رمضان وذلك تحسبا لاستغلال هذه الفترة من قبل شبكات الحراقة لتنفيذ رحلاتها نحو الضفة الأخرى.

إلا أنه في معظم الأحيان تجهض الرحلة بحكم وجود الوحدات التابعة للمجموعات الإقليمية لحرس السواحل، أو أن تعلن الناقلات البترولية الأجنبية عن موقع هؤلاء الحراقة، أو تأتي رياحا عاتية وأمطارا طوفانية تفشل مخططات هؤلاء الحراقة في مهدها، وفي حالات أخرى يتم التوقيف بمطاردات شرسة بين الحراس والحراقة الذين يرفضون الاستسلام.

3.4. دواعي الهجرة غير الشرعية:

من المفيد أن نقدم ما أوضحه مهدي بن شريف (2008) بخصوص تحليله لأهم مسببات الظاهرة بحيث أرجع ذلك إلى أن عصابات المافيا المختصة في المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، غالبا ما تتجه إلى مجال تهريب الأشخاص والاتجار بالبشر نظرا للأموال الطائلة التي تجنيها ذات الشبكات، هذا ما شجع هذه العصابات على ممارسة هذا النوع من النشاط الإجرامي العابر للحدود والمتمثل في تهريب الأشخاص أو الهجرة غير الشرعية.

ولا يخفى على أحد أن حالة عدم الاستقرار السياسي للبلاد كان له تأثير لا يستهان به في خلق حالة من الاضطراب وفقدان المعالم والاضطراب، حيث عرفت الجزائر تعاقب عدة حكومات في مدة زمنية قصيرة (أكثر من عشرة حكومات في العشرية السابقة).

وقد أوضح مهدي بن شريف (2008) أنه بناءا على كل هذه المعطيات، يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية بالنسبة للبعض يكمن الهدف منها في الحصول على الأحسن، أما بالنسبة للبعض الآخر فهو الهروب من الأسوأ؛ مما مكّن شبكات الهجرة غير الشرعية من استغلال بؤس وفقر ولاوعي هؤلاء المجازفين. ويعود بنا الباحث إلى مقولة العالم الديمغرافي "ألفريد صوفي" "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

لذلك، فقد اعتبر مهدي بن شريف (2008) أن المهاجر مدفوع بحب البقاء والتعلق بالحياة والرغبة في تحسين الوضع المعيشي؛ ومثل هذه الدوافع تجعل الناس يندفعون دون تردد أو خوف إلى مغادرة أوطانهم مغامرين غالبا بأرواحهم بحثا عن الرزق والعيش الأفضل الذي يضمن كرامتهم.

من أهم البواعث التي تشحن هؤلاء الشباب بمعنويات الحماس والإصرار هي تلك القصص التي تردد من حين لآخر حول نجاح أحد أو بعض أبناء الحي في هجرته إلي الضفة الأخرى، كذلك وجود أحد أفراد العائلة أو الأقارب أو أحد الأصدقاء في الخارج يدفع إلى الهجرة السرية.

كما أن من بين أهم العوامل التي تشجع على الهجرة غير الشرعية هو ذلك الصراع الداخلي الذي يعيشه الشاب الجزائري خاصة بعدما يلاحظ التناقض بين طموحاته وإشباع حاجاته من جهة والظروف البيئية وما تقتضيه من جهة أخرى تجعله يبحث عن ذاته في مجتمعات أخرى.

ومن ثمة، يمكننا أن نجمل تلك المسببات في النقاط التالية:

– **صورة النجاح الاجتماعي:** الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى (سيارة، هدايا، استثمار في العقار الخ) وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

– **آثار الإعلام المرئي:** فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة.

– **القرب الجغرافي:** فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـــ14 كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبة. إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية والمحفزة، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال.

كما أنه لا يخفى على أحد أن حالة عدم الاستقرار السياسي للبلاد كان له تأثير لا يستهان به في خلق حالة من الاضطراب وفقدان المعالم والاضطراب، حيث عرفت الجزائر تعاقب عدة حكومات في مدة زمنية قصيرة (أكثر من عشرة حكومات في العشرية السابقة).

يتولد،إذن، هذا السلوك الذي يحاول الشاب أن يسلكه بشكل غير قانوني من دوافع مختلفة (داخلية وخارجية) تسيطر على فكره، ولعل دوافع البحث عن الانتماء والأمن التي جبل عليها الأفراد والتي كانت من الدوافع التي أتى بها ماسلو في نظريته نجد لها مكانا هنا، إذ اقترح نظاما نوعيا لتطور الرغبات يمكن توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم (1): يوضّح الحاجات حسب تسلسلها الهرمي.

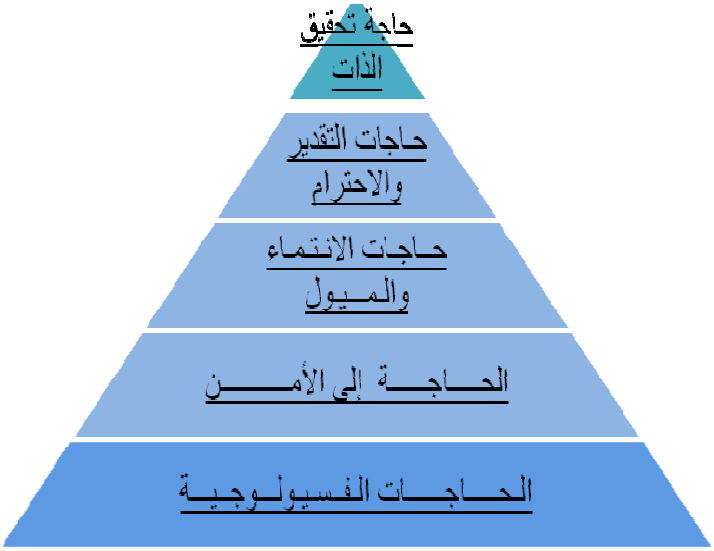

من المهم جدا الكشف عن أهمية الأمن في حياة الإنسان على اعتباره مطلب طبيعي وشرعي بحيث يسعى الإنسان إليه حتى خارج وطنه، لأن الحاجة إلى الأمن تولد سلوكات مختلفة نذكر منها:

– تتراوح من الابتعاد أو الانعزال؛

– إلى السعي قصد الوصول إلى الأمن المفقود(ولو بانتهاج الهجرة غير الشرعية).

بعد أن عملنا على تشخيص هذه الظاهرة وإبراز بعض جوانبها أوجب الكشف عن الخطط العملية التي تبنتها السلطات من أجل التصدي لها.

5. استراتيجيات مواجهة الهجرة غير الشرعية:

وضعت الدول المعنية بهذه الظاهرة استراتيجيات هامة للحد من الهجرة غير الشرعية عبر الحدود التي تمس أمنها، والجزائر كغيرها من الدول لها قوانين مفصلة في مراقبة عبور الأشخاص والممتلكات التي تجتاز حدودها في الاتجاهين الداخلي والخارجي. وتبعا للمقتضيات الاقتصادية والسياسية، فإن الدول تقوم بغلق حدودها عندما يقتضي الوضع الداخلي ذلك وتفتحها للمبادلات التجارية تارة والإنسانية تارة أخرى.

ويتضح بأن الهجرة غير الشرعية (ونقصد الهجرة من الجزائر إلى الضفاف الأخرى) ليست وليدة الصدفة أو أنها من وحي الخيال، فارتفاع نسبتها وحجمها في المجتمع الجزائري أهلته الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي دفعت بالشباب للقيام بالمختلف السلوكات الخارجة عن الأطر القانونية والتنظيمية بما فيها الفرار من الوطن غير مبالين في معظم الأحيان بأن ثمن هذه المغامرة قد يكلفهم غاليا جدا ويعرضوهم لأخطار لم تكن في حسبانهم. وكثيرا ما استغل هؤلاء الشباب من طرف شبكات ومنظمات إجرامية للمتاجرة بالمخدرات والاختلاس والجريمة، ومنهم من يجهل صعوبة المسالك والحواجز التي قد تُشكّل في الغالب خطرا على حياتهم أثناء انتهاج هذا السلوك.

ومن أجل ذلك ولتحافظ الدولة على أمنها الإقليمي، وضعت قواعد وقوانين في دستورها تحدد وتنظّم هذا الإطار الواقي حيث تفرض القواعد الواجب إتّباعها عند استعمال هذه الحدود من طرف المواطنين والأجانب.

لذلك، وتفاديا لأي اعتداء على أمن الدولة فقد جندت لحراسة الحدود قوى في المستوى تقف بالمرصاد متمثلة في الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني والشرطة.

1.5. مجموعة حراسة الحدود(GGF): هذه المجموعة تعمل تحت لواء الدرك الوطني حيث تسهر على المداومة في مراقبة الحدود فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفين بالتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة السرية.

2.5. حرس السواحل: هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني وتنحصر مهمتها في حراسة الشواطئ الجزائرية، كما لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة السرية، وتجوب في البحر كي تقوم بالتداخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن أن تساهم في تهريب الأشخاص وإحباط كل المحاولات لذلك، كما أنها تقوم بحراسة البواخر الأجنبية.

3.5. مصالح الشرطة: تقوم مصالح شرطة الحدود بالمراكز الحدودية البرية والموانئ والمطارات بحماية وحراسة المؤسسات والممتلكات الوطنية المتواجدة داخلها، وتوازيا مع ذلك تلعب دورا هاما في قمع المهاجرين غير الشرعيين كما تمنع الأشخاص من التسرب داخل البواخر وكذا تفتشها قبل خروجها من الميناء، وتقوم بالتحقيق مع الأشخاص الذين ضبطوا متورطين في هذه الجنحة أو محاولين الشروع في الهجرة السرية وتقوم بتقديمهم إلى العدالة.

كما تأخذ على عاتقها فئة الأجانب وتقوم بطردهم خارج التراب الوطني بمجرد صدور القرار بإبعادهم، وتنسق العمل مع أمن الولايات وأمن الدوائر في مجال الاستعلامات للتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين والقيام بدوريات مستمرة على محيط الموانئ والمطارات لاستشعار أي حركة مشبوهة والتصدي لها.ومن مهامها كذلك مراقبة وثائق السفر لتجنب تسرب المزورين بطريقة شرعية.

كما عملت الجزائر على تجريم سلوك الهجرة غير الشرعية ومعاقبة "الحراق" وكل من يساهم في تهريبه بصفة مباشرة وغير مباشرة بهدف ردعهم وترهيبهم على القيام بهذا السلوك.

وإننا نعتقد أن عملية التصدي للهجرة السرية لا تكون فعالة دون رؤية شاملة وعامة وتحليل معمق لأسبابها وللإمكانيات المخصصة لمواجهتها، لذلك كان من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة، حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول المتقدمة خاصة الأوربية منها.

كما أن سجن الفرد الذي ضاقت به الدنيا ولم يجد لنفسه مخرجا لا نعتقد أنه يسهم في إراحته من الضغوط التي يشعر بها، لذلك أوجب العمل على فهم الشباب من خلال قنوات الحوار والمساعدات الايجابية بترقية أوضاعه المعيشية وترقية مستوى ومنحه فرص للتكوين لأن الحلول المبتذلة التي وضعت لمجابهة هذه الظاهرة سوف تعمل على المدى البعيد في توليد مشكلات أخرى قد يغفل البعض عنها؛ فهي ترفع من موجة الغضب والسخط لديه.

6.خـــــلاصة:

ما يمكن استخلاصه من خلال المعطيات التي قدمت بخصوص ظاهرة الحرقة في العالم وفي الجزائر تحديدا أنها فعلا تستدعي الدراسة والاهتمام من طرف الجهات المختصة وبذل المجهودات الضرورية لتحقيق هذا المبتغى، قصد إيجاد الحلول الناجعة لمشكلات الشباب بصفة عامة بدل البحث عن مخارج هي في الغالب تتجه نحو المصير المجهول.

كما أن الحلول المعتمدة من الضروري أن تعالج القضية وفق الخصوصيات المحلية لأنه لا يمكن على الإطلاق استيراد حلول خارج هذا الإطار لمعالجة قضايا تستمد جذورها في الأصل من أعماق هذا الوطن.

قائمة المراجع:

- مارتن فليب وودغرن جوناس(1999) الهجرة الدولية–تحد عالمي، ترجمة فوزية سهاونة، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- مهدي بن شريف (2008) "تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر"، مجلة الشرطة، دورية تصدر عن المديرية العامة للأمن الوطني، العدد 88، سبتمبر 2008.

- نبيل صالح سفيان (1996) المختصر في الشخصية والإرشاد النفسي، الاشتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

- جريدة الشروق اليومية وجريدة الخبر اليومية في أعداد متفرقة.

منها: جريدة الخبر اليومية 17 أوت 2008

جريدة الشروق اليومية 17 أوت 2008